قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦١٤ لسنة ٢٠٠١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ماعرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة البالغ مساحتها ٢٥ فدانًا و١٥ سهمًا الواقعة بخارج الزمام بناحية دير ريفا - مركز ومحافظة أسيوط والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ شعبان سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠١م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مـذكـــرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القرار أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر» .

الموقع المراد إخضاعه يقع خارج الزمام بناحية دير ريفا - مركز ومحافظة أسيوط ويوجد مجموعة من المقابر الصخرية لعاصمة المقاطعة الحادية عشرة والتى تقع على السطح بالمرتفعات الغربية ؛ كما توجد سبع مقابر كبيرة وجميلة الصنع من عهد الدولة الوسطى والدولة الحديثة بالإضافة إلى عدد من المقابر الصخرية ؛ وقد عثر على هذه المقابر على فترات ترجع إلى عهد الأسرة السابقة وما بعدها وترجع هذه المقابر إلى عهد الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة وهى لأمراء شطب التابعة للإقليم الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر .

ولعل أهم المقابر الموجودة بالموقع المراد إخضاعه مقبرة نخت عنخو وترجع إلى عصر الدولة الوسطى ومقبرة نانا التى ترجع إلى عصر الدولة الحديثة أيضًا ؛ وكذا مقبرة مرى رع والتى تعود إلى الدولة الحديثة ومقبرة توتو التى ترجع إلى عصر الدولة الحديثة أيضًا ؛ وكذا مقبرة غنمو التى ترجع إلى عصر الدولة الوسطى وتم استعمال هذه المقابر فى عصر الدولة الحديثة «عصر رمسيس» وهى مازالت تستعمل ككنيسة .

ونظراً لأهمية الموقع من الناحية الأثرية ؛ كما وجد به شواهد أثرية ؛ فقد رأت منطقة آثار مصر الوسطى الجنوبية ضرورة ضم هذا الموقع إلى الأراضى الأثرية للاحتفاظ به كحرم للمقابر الأثرية للحفاظ على الشكل الجمالى والحفاظ أيضًا على بيئة الأثر .

وقد تم تحديد حدود أربعة للموقع ، وهى :

الحد القبلى : بطول ٣٢٠م .

الحد البحرى : بطول ٣٦٠م .

الحد الشرقى : بطول ٣٢٥م .

الحد الغربى : بطول ٣٠٠م .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٧ على ضم دير ريفا - مركز ومحافظة أسيوط بمساحة ٢٥ فدانًا و١٥ سهمًا إلى الأراضى الأثرية .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره ،

تحريراً فى ٢٠٠١/١٠/٢٤

وزير الثقافة

فاروق حسنى